# لا تنقلوا مبانى الوزارات إلى مدينة نصر

**الأهرام 1961/2/25**

نشرت الصحف أن هناك نية إتجاه إلى إقامة حوالى مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة على أرض مدينة نصر ، أود أن أوضح أن معنى ذلك أرجحة المركز الإدارى لمدينة القاهرة بين ميدان التحرير ومدينة نصر وفقدان التخطيط العام للعاصمة لتوازنه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصة فى إتجاه المدينة الجديدة .

ومشكلة المبانى الإدارية لن يحلها أن تقام مثل هذه المبانى على أرض فضاء فى أى موقع من القاهرة دون إعتبار للتخطيط العام للمدينة ، فتوزيع هذه المبانى يجب أن يبنى على أساس التكامل فى نطاق التكوين العام للمدينة.

والمبانى الإدارية تنقسم إلى قسمين : الأول يؤدى خدمات عامة للدولة أو العاصمة ككل ، والقسم الآخر يؤدى خدمات محلية ، فيمكن للقسم الأول أن يبنى فى وسط العاصمة ، وذلك فى حدود التخطيط الحديث للمناطق القديمة مثل حى معروف أو منطقة ماسبيرو أو الإتجاه الطبيعى لإمتداد منطقة المركز الإدارى للمدينة ، ثم يتطور هذا المركز بعد ذلك فى نطاق تخطيط حديث لمنطقة الوزارات التى تعد صالحة لأداء وظيفتها ، سواء من ناحية حالة المبانى لهذه الوزارات أو إمكانية إستيعابها لهذا العدد الضخم من الموظفين ، وإننا إذا درسنا هذه المنطقة نجد أن هناك من الساحات مايكفى لبناء مركز إدارى متكامل لمدينة القاهرة فى مكان المبانى القديمة لوزارات الإقتصاد والخزانة والداخلية والمواصلات والشئون القروية والبلدية والتربية والتعليم والحربية .

أما القسم الآخر من المبانى الإدارية – وهى ماتؤدى خدمات محلية – مثل التنظيم والتموين والتعليم والخدمات الصحية والإجتماعية والمحاكم وغيرها ، فيجب أن يبنى لها مجمعات أو مراكز إدارية محلية فى أحياء أو مناطق القاهرة المختلفة – ومدينة نصر واحدة منها – وهكذا يمكن لنا أن نهيىء لكل حى الإكتفاء الذاتى من هذه الناحية وهذه خطوة فى سبيل حل مشكلة المواصلات فى العاصمة ، كما أنها خطوة أخرى من خطوات الحكم المحلى الذى تبنيه الدولة فى الوقت الحاضر .